أولوية المسألة السكانية في برامج إعادة إعمار سورية ما بعد الحرب

د. محمد أكرم القش*

الملخص

تفرض الظروف الطارئة التي تشهدها سورية منذ مطلع عام 2011 وحتى تاريخه ضرورة بذل جهد بحثي كبير، يركز على ردم فجوة غياب بيانات رسمية من المؤشرات الديموغرافية في ظل الحرب، ومراجعة ما يُنشر من معطيات وبيانات متباينة من مصادر متعددة وتقييمها تلك والتي يشوب بعضها عدم الدقة أو الموثوقية.

وركزت الورقة البحثية على رصد خصائص الواقع السكاني وتقدير تطور مؤشراته ذات الصلة بحجم السكان، ومعدل النمو السكاني، ومؤشرات الحركة السكانية الطبيعية والمكانية، وأهم خصائص القوة البشرية، والقوة العاملة، كما أوضحت أهم مواطن القوة، أو الخلل، أو الفرص المتاحة بما يخدم اعتماد المدخل الديموغرافي بوصفه أحد أهم المداخل الأساسية لعملية إعادة الإعمار والتنمية.

واعتمدت الورقة البحثية في تشخيصها وتتبعها لحالة السكان في سورية لمرحلة ما قبل الحرب على المصادر الأساسية للبيانات والمؤشرات الديموغرافية كالمجموعات الإحصائية والتقارير السكانية المتخصصة.. في حين استندت إلى الطريقة الإحصائية في حساب البيانات والمؤشرات الديموغرافية وتقديرها خلال سنوات الحرب، وذلك بالرجوع للبيانات التسجيلية التي أمكن الحصول عليها من عدة جهات حكومية، فضلًا عن الدراسات والتقارير المنشورة وغير المنشورة من قبل بعض المؤسسات والمراكز البحثية المعنية بقضايا السكان.

* جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع.

The Priority of the Population Issue in the Reconstruction of Syria after the War

muhamad 'akram alqash**

Abstract

The emergency conditions in Syria since the beginning of 2011 necessitate a major research effort, focusing on bridging the gap in the absence of official data on demographic indicators in light of the crisis and reviewing and evaluating differing data and information from various sources, some of which are inaccurate or unreliable.

The research paper focused on monitoring the characteristics of the population status and assessing the development of its indicators related to population size, population growth rate, natural and spatial aspects of population movement indicators, and the most important characteristics of manpower and labor force.

The paper points out the most important strengths, imbalances, and opportunities available to serve the demographic approach in Reconstruction and development process.

The research paper adopts a thorough diagnosis and follow up of the situation of the population in Syria for the pre-war period on the basic sources of data and demographic indicators such as annual statistical books and specialized population reports . On the other hand, the statistical method was used in the calculation and estimation of demographic data and indicators for the years of war by reference to the registration data obtained from several government agencies, in addition to available studies and reports (whether published or unpublished) by some Institutions and research centers on population issues.

** Department of sociology, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University.

المقدمة:

شهدت عملية التطور الديموغرافي في سورية خلال تاريخها الطويل محطات مفصلية أساسية، لعل من أهمها بدء معدل النمو السكاني بالتراجع التدريجي مع نهاية القرن الماضي بعد وصوله إلى لذروة خلال السنوات (1960–1980)[1].

وبسبب غياب سياسة سكانية –واضحة ومعتمدة – سابقة لهذه المحطة أو حتى موازية لها تستثمر بوادر هذا التطور الديموغرافي وتوجهه تنمويًا، أصيبت عملية التطور الديموغرافي بالركود الكمي والنوعي خلال سنوات العقد الأول من القرن الحالي[2].

لذلك كان السعي حثيثًا، من قبل المعنيين بالملف السكاني في سورية، للإسراع في إنجاز مشروع السياسة السكانية، واعتماده وتبنيه رسميًا، بهدف:

- تنشيط عملية التطور الديموغرافي، وتجاوز الركود الذي أصابها.
- إيجاد الحلول التنموية المناسبة للمشكلات السكانية ذات الأبعاد المجتمعية التي أفرزتها مرحلة النمو السكاني السريع التي امتدت في سورية أكثر من خمسة عقود.
- التصدي لتحديات الواقع الراهن والمستقبلي للمسألة السكانية، بما في ذلك الاستثمار الأمثل لفرصة انفتاح النافذة الديموغرافية، بوصف هذا الانفتاح المحتمل هو العنوان الرئيس لمرحلة التطور الديموغرافي في سورية خلال العقود الثلاثة، أو الأربعة القادمة.

وقد اعتُمِدَ مشروع السياسة السكانية رسميًا في مطلع عام (2011) من قبل اللجنة الوطنية للسكان، وكان من المفترض البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من برامج هذه السياسة السكانية بمستوياتها الأربعة الاستهدافية والقطاعية والوطنية (الكلية) ومستوى المحافظات خلال السنوات (2012–2015) بالتوازي والتكامل مع الخطة الخمسية الحادية عشرة، ليتبع ذلك مراحل لاحقة تصاغ برامجها وفق أهداف نوعية وكمية مستندة إلى ما سينجز أو يحقق في المرحلة الأولى.

---

[1]– وصل معدل النمو السكاني في سورية خلال هذه المدة إلى أعلى مستوى له وهو 3.3%، وحقيقة الأمر أن المعدل الفعلي للنمو السكاني، أي للسكان السوريين المتمتعين بالجنسية العربية السورية، هو 3.8% وذلك بالنظر إلى معدل صافي الهجرة خلال هذه المدة والمقدر بنحو 0.5%. انظر: رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، دمشق، 2009، ص: 32.

[2]– بلغ معدل الخصوبة الكلية 3.58 مولودًا لكل سيدة وفقًا لمسح صحة الأسرة لعام 2001، وانخفض انخفاضًا طفيفًا جدًا ليبلغ 3.5 مولودًا لكل سيدة وفقًا لمسح صحة الأسرة لعام 2009 (المكتب المركز للإحصاء).

إلا أن ما جرى ويجري في سورية منذ آذار (2011) حتى الآن لم يعطل تنفيذ مثل هذه الفرصة التنموية للنهوض بالواقع السكاني وتجاوز مشكلاته ذات الأبعاد المجتمعية، وحسب، بل يُهدد بضياع فرصة تاريخية فريدة لا تتكرر في التاريخ الديموغرافي للمجتمعات البشرية، ألا وهي فرصة الإفادة من مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية خلال العقود القادمة عبر الاستعداد التنموي لها مسبقًا. لا بل إن تداعيات الحرب الحالية، ووفق تقديرات أولية، أضاعت جهودًا تنموية بذلت خلال أكثر من أربعة عقود لتحسين المؤشرات الديموغرافية ذات الأبعاد المجتمعية المختلفة.

وتأتي هذه الورقة البحثية لتؤكد ضرورة عدم إهمال العامل السكاني أو **المدخل الديموغرافي** بوصفه أحد المداخل الأساسية لتحديد أهداف وغايات وبرامج ووسائل وآليات.. إعادة الإعمار، أو إعادة البناء والتنمية في سورية وصياغتها، وذلك لأن التغيرات الديموغرافية النوعية والايجابية التي بدأت بوادرها تظهر مع نهاية القرن الماضي، وركود مستوى مؤشراتها خلال العقد الأول من القرن الحالي، والتشوهات التي أصابتها (كميًا ونوعيًا) خلال الحرب الحالية، فرضت في السابق، وتفرض حاليًا أكثر من أي وقت مضى، ضرورة عدّ المسألة السكانية في سورية ومعالجة مشكلاتها والتصدي لتحدياتها السابقة والراهنة والمستقبلية **أولية مجتمعية وتنموية ملحة**، وخلاف ذلك يعني استمرار العلاقة غير المتوازنة بين مؤشرات العامل السكاني ومؤشرات التنمية الشاملة في سورية، ومن ثمَّ تفاقم المشكلات السكانية ذات الأبعاد المجتمعية مضافًا إليها مشكلات أخرى أفرزتها وستفرزها الحرب الراهنة.

وبطبيعة الحال، وبعد مرور نحو سبع سنوات على تعثر تنفيذ برامج السياسة السكانية التي كانت معدة وفق واقع مؤشرات ما قبل الحرب، بات من الضروري صياغة سياسة سكانية جديدة تستجيب استجابة عاجلة للواقع الحالي ومؤشراته، وتستشرف، في الوقت ذاته، السياسات والتدخلات المطلوبة على المستوى التنموي متوسط وبعيد الأجل بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الخطة الوطنية لإعادة البناء والتنمية على كامل الجغرافية السورية. وهذا يستلزم بذل جهد بحثي كبير يركز على ردم فجوة غياب بيانات رسمية عن المؤشرات الديموغرافية في ظل الحرب، ويسهم في التصدي للقضايا والمشكلات الديموغرافية الناجمة عن تداعياتها.

وهدفت هذه الورقة البحثية إلى رصد خصائص الواقع السكاني وتشخيصه، وتتتبع تطور مؤشراته بالاعتماد على **منهجية التقديرات الإحصائية**[3]، بما يسهم في تلبية احتياجات المهتمين بالمسألة السكانية في الحصول على معطيات وبيانات محدثة يُمكن من خلالها تحديد مواطن القوة أو الخلل أو الفرص المتاحة أو التحديات الأساسية ذات الصلة بالحالة السكانية الراهنة في ظل ارتباطها أو علاقتها بالمسائل التنموية الأخرى ضمن خطط إعادة الإعمار وبرامجه.

1- واقع المؤشرات الديموغرافية–السكانية وتطورها:

شهد المجتمع السوري خلال العقود الماضية تطورات ديموغرافية مهمة، نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان، وتبدلات في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية، إذ شكلت الزيادة السريعة والمطردة في حجم السكان، والتغيرات المستمرة في التوزع الجغرافي للسكان، عبئًا كبيرًا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ومن المعلوم أن هذه الزيادة تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستوى الخصوبة، التي جعلت عدد سكان سورية في عام 2011 يعادل خمسة أمثال حجمهم عام (1960).

إذ إنَّ عمليات التنمية بجوانبها التوسعية كانت من جهة بحاجة، ومن جهة أخرى قادرة في بداياتها على استيعاب الزيادة السكانية المتنامية أو امتصاصها، فلم يُنظر إلى النمو السكاني السريع في سورية خلال الربع الثالث من القرن الماضي بوصفه مشكلة مجتمعية أو تحديًا تنمويًا يستلزم اتباع سياسة سكانية لضبطه أو التأثير في وتيرته، إلا أن وصول معدل النمو السكاني في سورية خلال السنوات (1960–1980) إلى ذروته (3.3%)[4]، واستشعار ضغط الزيادة السريعة والمطردة في حجم السكان على معدلات التنمية وعدم قدرتها على مجاراته، مع ما رافق ذلك من ضغوط إضافية نتيجة الحصار

[3]– ضُمِنَت الورقة البحثية بيانات ومعطيات ومؤشرات حُسِبَت وقُدِّرت من قبل الباحث بالاعتماد على ما توافر من بيانات ومعطيات ومؤشرات من مصادر متعددة ومتنوعة من ضمنها البيانات التسجيلية المتوافرة لدى عدة جهات حكومية وأهلية. وقد روجعت هذه البيانات وقُوطِعت مع التقديرات الحسابية للباحث وفق السيناريو المرجعي (افتراض عدم نعرض سورية للحرب)، وفق الصيغ الإحصائية وأسس حساب المؤشرات الديموغرافية، وقد أُشير إلى هذه التقديرات في متن الورقة بـ (تقديرات الباحث).

[4]– حسابات الباحث بالاستناد إلى تقديرات عدد السكان في منتصف عام 1960 ومنتصف عام 1980، المكتب المركزي للإحصاء.

الاقتصادي الذي فُرض على سورية خلال هذه المدة.. أحدث خللًا جوهريًا في العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية في سورية كان لا بدَّ حينها من الإسراع في انتهاج سياسة سكانية تدخلية تحقق التوازن بين طرفي المعادلة.

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي جرت عدة محاولات لإنجاز مشروع السياسة السكانية الوطنية ووضعها موضع التنفيذ كان آخرها المشروع الذي كان من المفترض البدء بتنفيذ مرحلته الأولى خلال السنوات (2011–2015)، ولم يُكتب لأي من هذه المحاولات الوصول إلى النهايات المأمولة منها لأسباب عدّة من بينها افتقاد قطاع السكان لجهة مؤسساتية –تنفيذية تُعنى بقضاياه وملفاته وبرامجه، وتُراكم الخبرات المتناثرة وتنسق الجهود المبذولة في القطاعات الأخرى التي يتقاطع عملها مع قطاع السكان.

1–1– حجم السكان.. الدفع السكاني:

يشكل حجم السكان في سورية نحو خمسة أمثاله في عام (1960)، والاتجاه العام للزيادة السنوية في حجم السكان هو في تصاعد وتنامٍ مستمر. فوفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام (2011) وما قبله، كان من المتوقع فيما إذا بقيت الظروف السائدة سابقًا أن يبلغ عدد السكان المقيمين في سورية منتصف عام (2017) نحو (25) مليون نسمة، وبسبب تداعيات الحرب التي تمر بها البلاد حاليًا يقدر هذا العدد بنحو (21.8) مليون نسمة[5].

وهذا التراجع في حجم السكان **الآني** لا يؤشر إلى تراجع الزخم (الدفع) السكاني للسكان السوريين، إذ ما زال متوسط الزيادة السنوية للسكان في تصاعد مستمر. وتقلص حجم السكان الحالي **داخل سورية**، مقارنة بحجمهم المقدر **الاستمراري** بافتراض عدم تعرض سورية لهذه الحرب، يعود للحركة السكانية *(الهجرة واللجوء)* غير الاعتيادية خلال هذه المدة.

[5]– تقديرات الباحثين في الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2017، بيانات غير منشورة.

الشكل (1): تطور عدد السكان خلال السنوات 1994–2017 (ألف نسمة)

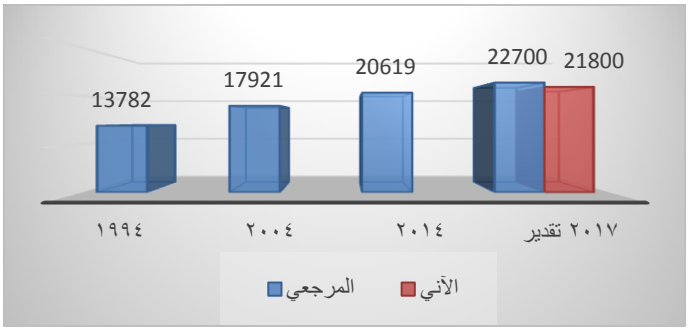

المصدر: بيانات حجم السكان المرجعي وتقديراته تمت بالاستناد إلى: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمجموعة الإحصائية لعام 2011. أما بيانات حجم السكان الآني فقدِّرَت من الباحث بالاعتماد على بيانات استهلاك الكهرباء المنزلي الصادرة عن مديرية التخطيط والإحصاء في وزارة الكهرباء، وتقارير التتبع التنفيذي للأعوام 2010–2017، والبيانات الصادرة عن مديرية التخطيط والإحصاء في وزارة التربية.

1–2– معدل النمو السكاني:

مع تراجعه التدريجي والبطيء نسبيًا عن ذروته بدءًا من العقد الأخير من القرن الماضي، مازال معدل النمو السنوي للسكان ينتمي إلى المستويات المرتفعة عالميًا، إذ تراجع من (3.29%) خلال السنوات (1981–1994)، إلى (2.66%) في السنوات (1994–2004)، وإلى (2.37%) في السنوات (2004–2010)[6].

ويُتوقع أن الحرب الحالية أثرت تأثيرًا حادًا في معدل النمو السكاني (العام) وأدت إلى انخفاضه آنيًا ليصبح سالبًا، إذ يقدر هذا المعدل خلال السنوات (2011–2017) بحدود (–0.5%) تقريبًا. أما بالنسبة إلى معدل النمو السكاني الطبيعي (أي بعد تحييد عامل الهجرة الخارجية أو اللجوء) فمن المرجح أنه شهد ارتفاعًا طفيفًا من نحو (2.9%) قبل

[6]– انظر: رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، مرجع سبق ذكره، الملحق الإحصائي، وانظر أيضًا: رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية 2010، (التقرير الوطني الثاني انفتاح النافذة الديموغرافية: تحديات وفرص)، دمشق، 2011، الملحق الإحصائي.

الحرب إلى حدود (3-3.1%) خلال الحرب؛ وذلك نتيجة حدوث تغير سلبي في محددات السلوك الإنجابي واتجاهاته خلال هذه السنوات[7].

1-3- عناصر النمو السكاني:

1-3-1- معدل الولادات:

تراجع معدل المواليد من مستوياته العليا في بدايات مرحلة النمو السكاني السريع وما قبلها إلى مستوى متوسط تقريبًا في السنوات التي تلت ذروة النمو السكاني السريع في سورية، ووصل إلى (29.4) بالألف عام (1994)، واستمر في التراجع إلى (27.6) بالألف عام (2004)، إلا أنه سجل ارتفاعًا ملحوظًا غير متوقع عام (2010) إذ وصل إلى (34) بالألف. ومن المرجح أن هذا المعدل استمر بالارتفاع خلال سنوات الحرب إلى حدود (38) بالألف بسبب التغيرات السلبية التي طالت محددات السلوك الإنجابي لعدد كبير من الأسر، ولاسيَّما المهجرة قسريًا[8].

1-3-2- **مستوى الخصوبة:**

تعدُّ الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني وأكثرها تأثيرًا في حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج، وتتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

[7]- تقديرات الباحث.

[8]- مصادر بيانات المدة الزمنية 2004-2010، انظر: رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، مرجع سبق ذكره، الملحق الإحصائي، وانظر أيضًا: رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية 2010، (التقرير الوطني الثاني انفتاح النافذة الديموغرافية: تحديات وفرص)، دمشق، 2011، الملحق الإحصائي.

الشكل (2): تطور معدلي الخصوبة الكلية والزواجية خلال السنوات 1994–2017 (مولود/ للمرأة)

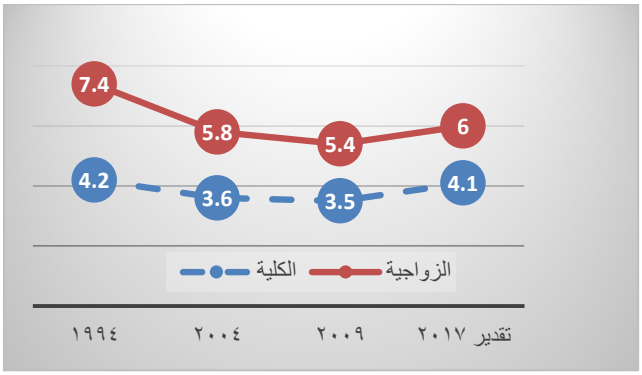

المصدر: بيانات عام 1994 و2004، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية، المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية 2009، دمشق 2011. بيانات 2017 وفق تقديرات الباحث.

ما زال نمط الخصوبة المرتفع يسود معظم المحافظات السورية[9]، فبعد انخفاض معدل الخصوبة الكلية (متوسط عدد المواليد الأحياء المنجبين للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية) من مستوياته العليا (7.9) مولودًا في بدايات مرحلة النمو السكاني السريع وما قبلها إلى مستوى فوق المتوسط بقليل في السنوات التي تلت ذروة النمو السكاني السريع في سورية، فإنه بقي بحدود (4.2) مولودًا عام (1994)، و(3.6) مولودًا عام (2004)، واستقر تقريبًا عند هذا المستوى خلال السنوات العشر الماضية، إذ بلغ عام (2010) نحو (3.5) مولود (2009– 2010).

[9]– يسود نمط الخصوبة المرتفعة (أكثر من 4 مواليد للمرأة الواحدة) في ست محافظات سورية هي: درعا، ودير الزور، والحسكة، والرقة، وادلب، وحلب، في حين تنتمي محافظات حمص، وحماة وريف دمشق والقنيطرة إلى نمط الخصوبة المتوسطة (3–4 مواليد للمرأة الواحدة)، أربع محافظات سورية فقط تنتمي إلى نمط الخصوبة المنخفضة نسبيًا هي: السويداء وطرطوس واللاذقية ومدينة دمشق. لمزيد من التفصيل، انظر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية 2008، مرجع سبق ذكره. وانظر أيضًا: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية 2010، التقرير الوطني الثاني، مرجع سبق ذكره.

الشكل (3): تطور معدلي الخصوبة الكلية والزواجية خلال السنوات 1994–2017 (مولود/ للمرأة) وفق السيناريو المرجعي (الاستمراري) والسيناريو الآني

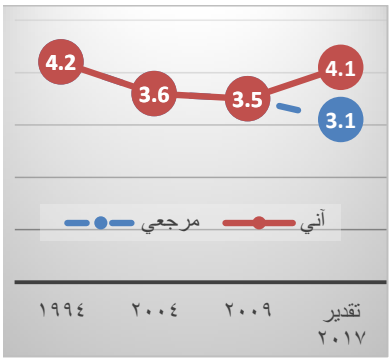

الخصوبة الكلية

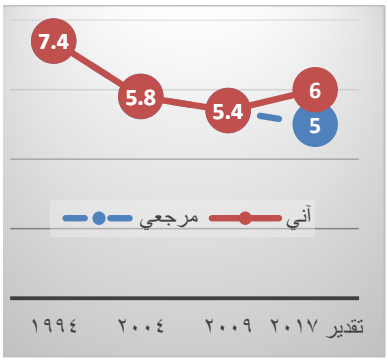

الخصوبة الزواجية

المصدر: بيانات عامي 1994 و2004، المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. المسح الصحي الأسري 2009، مرجع سبق ذكره. بيانات 2017 وفق تقديرات الباحث.

وتنسحب هذه الصورة على معدل الخصوبة الزواجية الكلية (وهو متوسط عدد المواليد الأحياء المنجبين للمرأة الواحدة المتزوجة أو التي سبق لها الزواج خلال حياتها الإنجابية) فلا يزال هذا المعدل مرتفعًا، مع أنَّه تراجع من (7.4) مولودًا عام (1994) إلى (5.8) مولودًا عام (2004)، وأصابه أيضًا الركود النسبي كمعدل الخصوبة الكلية حتى العام (2009 –2010) إذ بقي عند حدود (5.4) مولودًا للمرأة الواحدة[10]

ويُرجح في ظل هذا التغير السلبي لمحددات السلوك الإنجابي أن يرتفع معدل الخصوبة الكلية إلى نحو (4.1) مولودًا لكل سيدة، ومعدل الخصوبة الزواجية إلى نحو (6) مواليد في العام (2017)[11]. علمًا أنه كان من المتوقع أن يتراجع معدل الخصوبة

[10]– مصادر بيانات المدة الزمنية 2004–2010، انظر: المرجع السابق.

[11]– استخدم النموذج القياسي لتحليل المحددات المباشرة والوسيطة للخصوبة (نموذج بونغارتس وبوتر) في الاستدلال الرياضي لتأثير كل متغير من هذه المتغيرات في مستوى الخصوبة. (ارتفع كلٌّ من مؤشري الزواجية واستخدام وسائل تنظيم الاسرة بمقدار أربع نقط مئوية ليصل مؤشر الزواجية الى 0.65 ومؤشر تنظيم الاسرة إلى0.63).

الكلية إلى (3.1) مولودًا، والزواجية إلى (5) مواليد وفق السيناريو المرجعي (الاستمراري)، أي في حال عدم تعرض سورية لهذه الحرب الحالية[12].

وعمومًا، يرتبط مستوى معدل الخصوبة بمحددين رئيسيين يعبر الأول عن طول المدة الإنجابية التي يعدُّ متوسط العمر عند الزواج الأول عاملها الأساس، ويتعلق الثاني بعدد مرات تكرار الحمل في أثناء الزواج.

من هنا، يأتي تأثير العوامل الثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية في مستويات الخصوبة من خلال مدى تأثيرها في هذين العاملين (طول المدة الإنجابية وتكرار الحمول). وتشير البيانات الإحصائية السابقة للحرب[13] والدلائل المشاهدة خلالها إلى ارتباط وثيق لهذين المحددين مع كل من:

- المستوى التعليمي للزوجين ولاسيَّما الزوجة، إذ إنَّ معدل خصوبة المرأة الأمية يساوي ضعف معدل خصوبة المرأة المتعلمة تعليمًا ثانويًا.
- مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وخاصةً فيما يتعلق بالحالة العملية للمرأة في القطاعات الاقتصادية خارج القطاع الزراعي، أو في العمل المأجور.
- مستوى الوعي المجتمعي والنظرة على عدد الأطفال المرغوب في إنجابه في الأسرة.

إذ إنَّ العلاقة عكسية بين هذه المحددات ومستوى الخصوبة، فإن تطورها الإيجابي قبل الحرب أسهم في تراجع معدل الخصوبة، وبالمقابل فإن الانعكاس السلبي لتداعيات الحرب على هذه المحددات سيرفع من مستويات الخصوبة أو يبقيها على الأقل عند المستوى المتوسط، أو فوق المتوسط، أي سيعرقل في نهاية المطاف عملية التطور الديموغرافي باتجاه التوازن السكاني، ويُحدث خللًا في مسألة انفتاح النافذة الديموغرافية والإفادة من هذا الانفتاح تنمويًا.

---

[12]– تقديرات الباحث.

[13]– انظر: المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة الدول العربية – المشروع العربي لصحة الأسرة، مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2002. وانظر أيضًا: المسح الصحي الأسري 2009.

1-3-3- معدلات الوفيات:

أثمرت الجهود التنموية التي بذلت عدة عقود تحسنًا ملموسًا في المستوى الصحي للسكان بشكل عام وصحة الأم والطفل بشكل خاص، وتجلى ذلك بانخفاض معدل الوفيات الخام من (5.2) بالألف عام 1994 إلى (3.8) بالألف عام 2010.

الشكل (4): تطور معدل الوفيات الخام خلال السنوات 1994-2017 (بالألف)

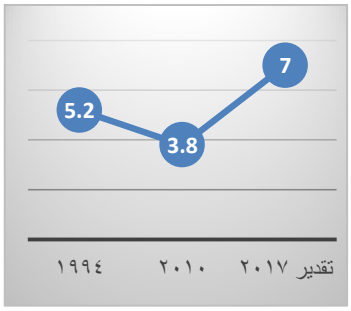

المصدر: بيانات عام 1994: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994. بيانات عام 2010: المجموعة الإحصائية لعام 2011. بيانات عام 2017: وفق تقديرات الباحث.

الشكل (5): تطور معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخمس سنوات خلال السنوات 1994-2017 (بالألف)

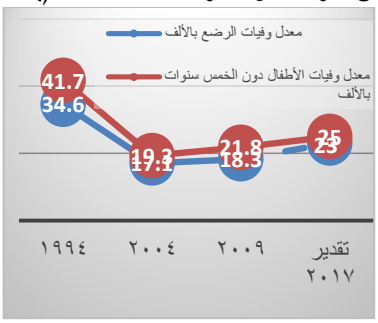

المصدر: بيانات عامي 1994 و2004: نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. بيانات عام 2009: المسح الصحي الأسري 2009، مرجع سبق ذكره. بيانات عام 2017: وفق تقديرات الباحث.

الشكل (6): تطور معدل وفيات الأمهات خلال السنوات 1994-2017 (لكل مئة ألف ولادة حية)

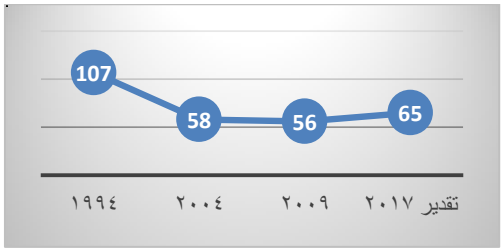

المصدر: بيانات عامي 1994 و2004: نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. بيانات عام 2009: المسح الصحي الأسري 2009، مرجع سبق ذكره. بيانات عام 2017: وفق تقديرات الباحث.

وترافق الانخفاض المشاهد في معدل الوفيات الخام بانخفاض مماثل في الاتجاه لمعدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخمس سنوات ووفيات الأمهات، إذ انخفض معدل وفيات الرضع من (34.6) بالألف عام (1994) إلى (18.4) بالألف عام (2009)، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من (41.7) بالألف إلى (21.8) بالألف خلال المدة نفسها، وسجل معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس تراجعًا ملحوظًا من (107) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام (1994) إلى (58) وفاة عام (2004)، ثم إلى (52) وفاة عام 2009.

ومع الجهود الاستثنائية التي تُبذل لتجاوز تداعيات الحرب والحد من آثارها في الصحة العامة، وصحة الأمهات والأطفال على وجه الخصوص، إلَّا أنَّهُ من الواضح أن هذه الحرب قد أهدرت جهدًا مبذولًا استغرق عدة عقود للوصول بالمؤشرات الديموغرافية –الحيوية إلى ذلك المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، إذ تشير التقديرات الأولية إلى احتمال ارتفاع معدل الوفيات الخام خلال هذه المدة إلى نحو (7) بالألف، ومعدل وفيات الأطفال الرضع إلى أكثر من (23) بالألف، ومعدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى ما يقارب الـ (25) بالألف، ومعدل وفيات الأمهات إلى نحو (65) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية[14].

ومن المتوقع في حال استمرار أمد الحرب أن تزداد المؤشرات الديموغرافية–الحيوية تدهورًا في ظل الأعباء والتحديات الهائلة التي أفرزتها الإجراءات والتدابير غير الإنسانية وغير القانونية التي اتخذتها بعض الدول العربية والإقليمية والغربية على سورية ومؤسساتها الاقتصادية والخدمية، وعلى إداراتها التنفيذية التي انعكست سلبًا انعكاسًا مباشرًا وغير مباشر على حياة المواطن السوري ومستوى معيشته، وتلبية احتياجاته الأساسية من غذاء ودواء واستشفاء. وترافق ذلك مع الأضرار البالغة التي أصابت منظومة العمل الصحية جراء تخريب البنى التحتية للعديد من المشافي والمراكز الصحية ومؤسسات تقديم خدمات الرعاية الصحية والمنشآت الاقتصادية العاملة في صناعة الأدوية والأجهزة الطبية ومستلزمات الصحة العامة[15]. ومع ذلك تستمر المنظومة

[14]– تقديرات الباحث.

[15]– تشير البيانات الأولية المتوافرة عن الأضرار التي لحقت بالقطاع الصحي خلال الحرب حتى نهاية عام 2013 إلى تضرر 25 معملًا للصناعات الدوائية من أصل 72 معملًا، حسب بيانات اللجنة العليا للإغاثة، كما تشير البيانات

الصحية الوطنية بمواصلة عملها في توفير الخدمات الصحية للمواطنين جميعهم وتُوفرها لهم مجانًا في المؤسسات الحكومية العامة.

لكن ذلك لا ينفي أن الضرر الذي أصاب القطاع الصحي وتردي الأوضاع الأمنية في بعض المناطق انعكس سلبًا على توفير الخدمات الصحية وشمولها لمختلف مناطق القطر، وتمكين فئات المجتمع جميعهم من الإفادة منها، ولعل أكثر الشرائح الاجتماعية تضررًا تلك التي كانت تتلقى اهتمامًا أكبر ورعاية خاصة ومنتظمة قبل الحرب، أي الأطفال والنساء. فخلال الحرب وبسببها تناقصت قدرة النساء على الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، فتراجعت نسبة الإشراف الطبي على الحمل والولادة، وحُرمت بعض الأمهات من الرعاية والخدمات الطبية التي كانت تقدم لهن ولأجنتهن ولأطفالهن خلال الحمل وفي أثنائه وبعد الولادة. كما تأثرت برامج اللقاح المنتظمة، التي بلغت نسبة تغطيتها قبل الحرب درجة الشمول شبه التام للأطفال جميعهم في سن اللقاح، وفي مناطق القطر جميعها، فتراجعت مستويات شمولها وتغطيتها رغم العديد من التدابير والإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لإيصال هذه الخدمة الصحية إلى شريحة الأطفال المستهدفة.

1-3-4- الهجرة الخارجية:

بغياب بيانات دورية وشاملة عن الهجرة بشقيها الداخلية والخارجية تشكل سجلات الأحوال المدنية والتعدادات السكانية الدورية والتقديرات السكانية السنوية المبنية المصادر الرئيسة الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها في استنباط مؤشرات الهجرة الخارجية، فالتعدادات السكانية وتقديراتها السنوية توفر بيانات عن عدد السوريين داخل البلاد فضلًا عن غير السوريين، في حين تشمل سجلات الأحوال المدنية أعداد السوريين في الخارج والداخل.

من وزارة الصحة – مديرية التخطيط والتعاون الدولي إلى أنَّ الأضرار التي لحقت بالقطاع الصحي خلال الحرب حتى نهاية 26/ 10/ 2017، إلى تضرر 74 مشفى، خرج منها 30 مشفى خارج الخدمة نهائيًا، وتضرر 692 مركزًا صحيًا، خرج 373 مركزًا خارج الخدمة نهائيًا، وتضرر 418 سيارة إسعاف خرج منها عن الخدمة 325 سيارة، ولعل الأهم من ذلك استشهاد العديد من العاملين في الحقل الطبي وجرحهم، وتأذيهم، وخطفهم، وتهجيرهم أُحصي منهم 202 شهيد و142 جريحًا و39 مخطوفًا.

وبمقارنة بيانات المصدرين، يتبيّن أنه حتى قبل الحرب التي تمر بها سورية حاليًا كان ميزان صافي الهجرة الخارجية سالبًا، أي إنَّ عدد المغادرين يفوق عدد القادمين، وبمعدل تصاعدي قُدر بين عامي (1994–2004) بنحو (0.8) بالألف، وارتفع إلى (9.2) بالألف بين (2004–2010)، وبحجم صافي هجرة سنوي (سالب) بلغ في المتوسط (12.6) ألف مهاجر خلال المدة الأولى، ارتفع ارتفاعًا ملحوظًا إلى نحو (177) ألف مهاجر خلال المدة الثانية.

جدول (1): تطور معدل (بالألف) وحجم صافي الهجرة الإجمالي والسنوي خلال السنوات 1994–2010 (ألف نسمة)

المدة الزمنية	الحجم التراكمي لصافي الهجرة خلال المدة	متوسط حجم صافي الهجرة السنوي	معدل صافي الهجرة السنوي
1994–2204	126	12.6	0.8
2004–2010	1061	177	9.2

المصدر: حسابات الباحث بالاستناد إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004، والمجموعات الإحصائية لعامي 2005–2011.

وبالمحصلة العامة ارتفع الحجم التراكمي لصافي الهجرة من (1.889) مليون عام (1994) إلى (2.015) مليون عام 2004، ثم إلى (3.076) مليون عام 2010.

الشكل (7): الحجم التراكمي لصافي الهجرة (سالب) خلال السنوات من 1994–2010 (ألف نسمة)

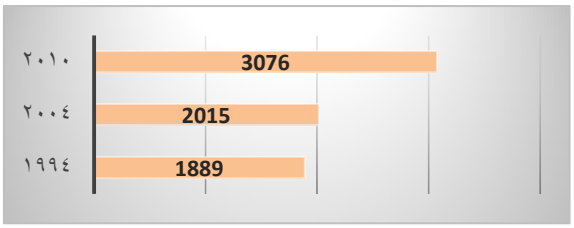

المصدر: حسابات الباحث بالاستناد إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمجموعات الإحصائية لعامي 2005–2011.

ومن المرجح أن معدل صافي الهجرة الاعتيادية (للدراسة أو للعمل أو لأسباب اعتيادية أخرى) قد ارتفع ارتفعًا ملحوظًا إلى ما لا يقل بالمتوسط عن (15) بالألف أي بحدود (300–250) ألف مهاجر سنويًا، وبحجم إجمالي يراوح خلال سنوات الحرب ما بين (1– 1.5) مليون مهاجر، ليصبح الحجم التراكمي لصافي الهجرة الكلي لمرحلة الحرب وما قبلها بحدود (4.5) مليون مهاجر[16].

هذا بالطبع لا يشمل حالات اللجوء الاضطرارية التي بدأت بوتيرة بطيئة ومحدودة في عام (2011)، وتسارعت وتيرتها في العامين (2012 –2014) لتخف حدتها بشكل ملموس خلال عامي (2015– 2016)، وتصبح بالمجمل عكسية في عام (2017) مع عودة أعداد متنامية من السوريين إلى بلدهم، خاصةً من دول الجوار (لبنان، تركيا، الأردن).

وتتباين التقديرات في العدد الإجمالي لحالات اللجوء إلى دول الجوار أو لبعض الدول العربية والأجنبية الأخرى. ويعود هذا التباين لأسباب عدّة بعضها موضوعي يتصل بتعدد دول اللجوء، وصعوبات التسجيل والرصد والمتابعة، أو الخلل وعدم الدقة أو الخبرة في التسجيل أو نقص الأطر المدربة والمؤهلة للتعامل مع مثل هذه الحالات... وبعضها الآخر مُتعمد يهدف إلى تضخيم حجم الظاهرة، إما لكي تتنصل الدول المستقبلة من واجباتها تجاه اللاجئين، أو لتمرير أهداف سياسة، أو لجني مكاسب مالية إضافية عبر الأعداد الوهمية المضافة إلى العدد الحقيقي أو الفعلي، فيسجل المهاجرون الاعتيادون أو الزائرون أو السياح أو العابرون... ضمن قوائم اللجوء.

وفي ضوء تقدير حجم السكان الآني ومقارنته بحجم السكان وفق السيناريو الاستمراري (بفرض عدم تعرض سورية للحرب الحالية)، ومع أخذ تغير حركة المؤشرات الديموغرافية الحيوية والمكانية (الولادات والخصوبة والوفيات والهجرة الخارجية الاعتيادية)، ونسبة عدم الشمول في البيانات السكانية لمرحلة ما قبل الحرب بالحسبان، فمن المرجح أن عدد حالات اللجوء التراكمي– الفعلي حتى منتصف عام 2017 هي بحدود (3.5– 4) مليون نسمة، ويشمل هذا التقدير الحجم التراكمي للزيادة السكانية خلال سنوات اللجوء[17].

[16]– تقديرات الباحث.

[17]– تقديرات الباحث.

1-4- البنى السكانية:

1-4-1- البنية الجغرافية (التوزع السكاني وحركة الهجرة الداخلية):

لم تختلف الهجرة الداخلية في سورية عن مثيلاتها في العالم ولا سيما النامي من حيث الأنماط والاتجاهات، فمع تباين وتيرة هذه الحركة الداخلية من مدة زمنية إلى أخرى، إلَّا أنَّ الاتجاه العام لها هو الانتقال من الأرياف إلى المدن ولا سيما الكبرى بسبب عدة عوامل أهمها: انحسار الرقعة الزراعية وانخفاض الاهتمام بالنشاط الزراعي كمصدر أساسي للرزق، وتخفيض الوقت المستثمر بالعمل الزراعي وانفتاح فرص جديدة للعمل لم تكن متاحة سابقًا، وخاصة في ضوء التقدم في التحصيل العلمي والتطور التكنولوجي، وغياب سياسة تدخل واضحة فيما يخص تنظيم حركة السكان الداخلية وتوجيهها تنمويًا.

وقد بلغ مجموع المهاجرين بين أرجاء مناطق الدولة (354) ألف مهاجر خلال السنوات العشر التي سبقت التعداد العام للسكان والمساكن عام (1994) يشكلون ما نسبته (2.6%) من إجمالي عدد السكان السوريين المقيمين داخل القطر في أثناء هذا التعداد البالغ (13782) ألف نسمة. في حين بلغ مجموع المهاجرين بين أرجاء مناطق الدولة (331) ألف مهاجر خلال الأعوام العشرة التي سبقت التعداد العام للسكان والمساكن عام (2004)، ويشكلون (1.8%) من إجمالي عدد السكان السوريين المقيمين داخل القطر في أثناء هذا التعداد والبالغ (17921) ألف نسمة[18].

وبيّنت نتائج مسح الهجرة 2000، أن عدم توافر فرص العمل في المناطق الطاردة للسكان كان الدافع وراء حركة (41.3%) من إجمالي المهاجرين للبحث عن فرصة عمل مناسبة في مناطق أخرى خارج مناطق إقامتهم، يضاف إلى ذلك ما نسبته (13.2%) من المهاجرين كان دافعهم للهجرة عدم كفاية دخلهم من عملهم في أماكن إقامتهم لسدِّ مصروفات أسرهم، ما يعني أن العامل الرئيسي المفسر لأكثر من نصف حجم الهجرة الداخلية يتمثل في البحث عن العمل، أو عن فرصة عمل أفضل لتحسين مستوى الدخل وتلبية احتياجات الأسرة المعيشية. ولا يقل العامل الثاني للهجرة الداخلية أهمية عن الأول في تعبيره عن أن سبب الهجرة الداخلية يعود إلى تدني المؤشرات التنموية في المناطق

[18]– المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004.

الطاردة، فنحو خمسي المهاجرين كان سبب هجرتهم عدم الرضا عن منطقة السكن أو عن مواصفات المسكن (31.1%)، أو عدم توافر المرافق وخدمات البنية التحتية أو كفايتها في المحيط السكني لأسرهم (9.1%). فضلًا عمَّا سبق، بيّنت نتائج مسح الهجرة 2000 أن عدم حيازة أرضٍ زراعية، أو صغر مساحاتها أو تدني إنتاجيتها كان السبب وراء هجرة (2.6%) فقط من إجمالي المهاجرين إلى جانب (2.7%) قد هاجروا لأسباب أخرى[19].

وقد أدَّت تيارات الهجرة الداخلية وخاصة من الريف إلى المدن جراء الفوارق التنموية الواضحة لصالح المدن (خيارات أوسع لفرص العمل، خدمات ومرافق أفضل..)، دورًا إضافيًا في تفاقم الخلل في التوزع السكاني وفي نمو سكان المدن بنسبة (4 إلى 5%) سنويًا، يضاف إلى ذلك ما حدث من هجرة طارئة بسبب الظروف المناخية القاسية التي مرت بها بعض المناطق (المنطقة الشرقية) في السنوات الأخيرة من العشرية الأولى من هذا القرن، وعدم القدرة التنموية لهذه المناطق على امتصاص مثل هذه الظروف الطارئة.

وبالمحصلة العامة، فإنه مع التغيرات التي طرأت على التوزيع النسبي لسكان المحافظات نتيجة تباينات تأثير عوامل النمو السكاني فيما بينها، ما يزال الاختلال في التوزع السكاني بين الأقاليم والمحافظات السورية قائمًا، ولا تبدو معالم تحسن مؤشراته قريبة، فسكان ثلاث محافظات (دمشق وريفها وحلب) يشكلون نحو (44%) من سكان القطر التي لا تتجاوز مساحتها مجتمعة (19.8%) من المساحة الكلية، بينما يقيم (17%) من مجموع السكان في ثلاث محافظات هي: الرقة ودير الزور والحسكة التي تشكل مساحتها (41.1%) من المساحة الكلية للبلاد، كما يقيم (9%) من مجموع السكان في محافظتي طرطوس واللاذقية اللتين تشكل مساحتهما معًا (2.2%) فقط من المساحة الكلية في عام (2010)[20].

وبقيت حركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها حتى العام (2011) تحكمها الظروف الآنية (غير المنتظمة، أو غير الموجهة تنمويًا أو المخطط لها) لعوامل الطرد والجذب المتباينة من منطقة إلى أخرى، والمتغيرة باتجاهين (من جذب إلى طرد وبالعكس) ضمن المنطقة الواحدة من مدة زمنية إلى أخرى، فبعض المناطق الشمالية – الشرقية التي كانت جاذبة

[19]- المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة دمشق ومعهد الدراسات الدولية التطبيقية في النرويج (FAFO)، مسح الهجرة الداخلية في سورية، دمشق، 2002.

[20]- المجموعة الإحصائية لعام 2011.

للهجرة إليها أصبحت طاردة خلال سنوات الجفاف (2006–2009)، في حين تطورت بعض المناطق الجنوبية إلى جاذبة للسكان بعد أن كانت طاردة لهم.

وجاءت الحرب الحالية لتفاقم مشكلة الخلل في التوزع الجغرافي للسكان نتيجة حركة النزوح السكاني الداخلي غير المسبوقة، وباتجاهات متعددة وربما متكررة (بين المحافظات). وتشير التقديرات الأولية إلى أن **ثلث سكان سورية** على الأقل قُدر لهم أن قاموا بحركة نزوح، أو أكثر من مكان إقامتهم الاعتيادي إلى مكان آخر، سواء أكان هذا المكان الذي نزحوا إليه هو مكان إقامة عائلاتهم الأصلية (كهجرة معاكسة)، أو غير ذلك.

كما تشير هذه التقديرات إلى أن أكثر من **ربع السكان تقريبًا** (نحو 6 مليون نسمة) أقاموا خارج مناطق سكنهم أو سكن عائلاتهم الاعتيادي قبل الحرب، وعاش نحو (2.8–3.3%) منهم في مراكز إقامة مؤقتة جهزتها لهم المؤسسات الحكومية "اللجنة العليا للإغاثة".

وقد أرخى هذا العدد الضخم من السكان المهجرين داخليًا بظلاله سلبًا على مكتسبات التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص التي تراكمت عبر عدة عقود من الجهد والعمل الدؤوب المتواصل في هذا المضمار.

ومن الآثار المباشرة لهذا الحراك السكاني حدوث تغييرات في التركيبة العمرية للسكان في كلا الجانبين (المناطق الطاردة والجاذبة للسكان) مما زاد من حدة التشوه الديموغرافي، وهذا بدوره سيحدث خللًا في تأمين متطلبات كل مرحلة عمرية معينة لاختلاف المتطلبات من فئة عمرية إلى أخرى.

كما أن الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية بالمناطق المستقطبة للمهجرين أدى إلى تحديات وضغوط كبيرة على الخدمات والبنية التحتية وصعوبة في تأمين السكن بأبسط الشروط الصحية، كما أن الارتفاع غير الاعتيادي لأسعار السلع والخدمات في المناطق الجاذبة للسكان نتيجة زيادة الطلب أرخى بظلاله الثقيلة على مستوى معيشة السكان، واستنزاف مدخراتهم، هذا فضلًا عمَّا ستعانيه هذه المناطق مستقبلًا من مشكلات اجتماعية وبيئية مردها تباين الثقافات الفرعية وبعض العادات والتقاليد.

في ضوء ذلك، حدث تغير في طبيعة الظروف المستجدة للمحافظات جذبًا أو طردًا للسكان[21]، وحتى هذا التغير لم يتم باتجاه واحد، بل كان عرضة للتبدل وفقًا للظروف الأمنية، فمع بداية الحرب أصبحت محافظة الرقة من المحافظات الأولى الجاذبة للسكان، بعد أن كانت قبل الحرب طاردة لهم، ونظرًا إلى الظروف الأمنية التي مرت بها عادت وأصبحت طاردة للسكان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدّة محافظات كمحافظة درعا، أو ريف دمشق، أو حلب حيث تغيرت من كونها جاذبة إلى طاردة للسكان ومن ثم جاذبة.

الشكل (8): أعداد الأسر المهجرة (النازحة داخليًا) ونسبها بحسب المحافظات

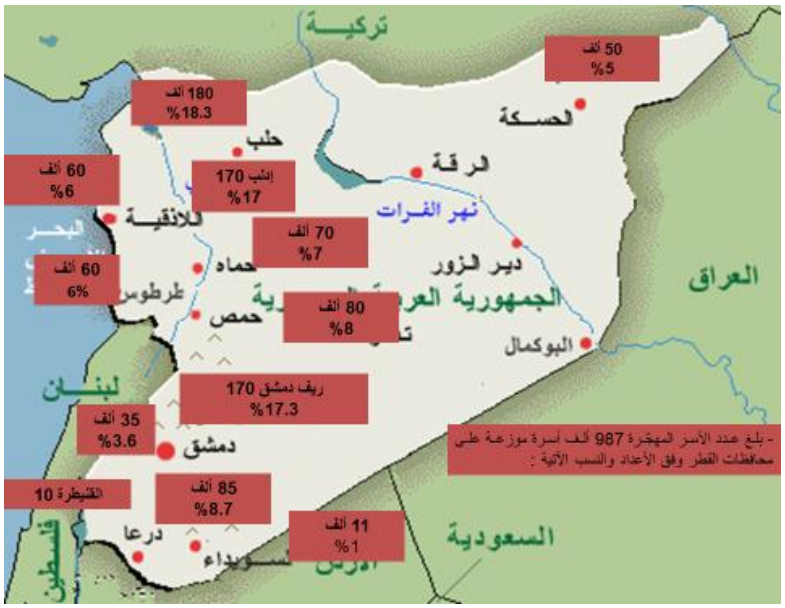

المصدر: استنادًا إلى النتائج الأولية (غير المنشورة) لمسح ميداني نفذه الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية – وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2013.

[21]– الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، التقرير الفني الثاني، تطور الحركة المكانية للسكان 1960–2010 والانزياحات السكانية 2011–2016.

ويتضح من حركة النزوح الداخلية أن الحجم الأكبر للنازحين تركز بالدرجة الأولى في محافظات حلب وريف دمشق وادلب، وأن حركة النزوح تجري في أغلب حالاتها من منطقة إلى أخرى داخل كل محافظة، وبحسب درجة الأمان والاستقرار أو تبدلهما من مدة إلى أخرى. إلا أنه مع ذلك تميزت محافظات مثل: اللاذقية وطرطوس ودمشق والسويداء بكونها أكثر المحافظات المستقطبة للسكان النازحين، مقابل حلب وادلب وريف دمشق ودرعا والرقة ودير الزور التي كانت أكثر المحافظات غير المستقطبة (أو الطاردة) للسكان.

الشكل (9): حجم النزوح وتركزه في المحافظات الجاذبة (اللاذقية نموذجًا)

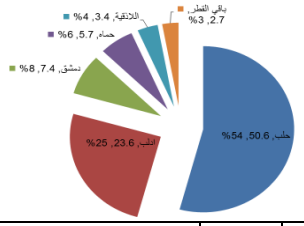

المساحة	% من القطر	الترتيب	% من سكان القطر 2010	الترتيب
2029	1.2	11	4.9	9

المصدر: الباحث استنادًا إلى النتائج الأولية (غير المنشورة) لمسح ميداني نفذه الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية – وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2013.

الشكل (10): حجم النزوح وتركزه في المحافظات الطاردة (إدلب نموذجًا)

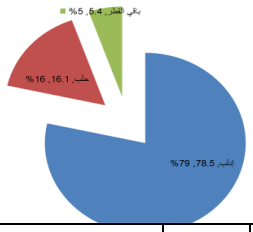

المساحة	% من القطر	الترتيب	% من سكان القطر 2010	الترتيب
6010	3.3	8	7.1	5

المصدر: الباحث استنادًا إلى النتائج الأولية (غير المنشورة) لمسح ميداني نفذه الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية – وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2013.

ومن المتوقع أن تمتد الآثار السلبية لهذه الحركة السكانية الطارئة من الهجرة الداخلية التي تجلت على شكل نزوح سكاني "اضطراري" خلال مدد زمنية لا يُتوقع أن تكون قصيرة، ليس فقط بسبب حجم الدمار والتخريب الذي أصاب البنى التحتية للمنشآت الاقتصادية والخدمية الحكومية والخاصة وتضرر المساكن أو فقدانها، بل أيضًا بسبب ما صاحب عملية النزوح من تراجع أو تدهور للعديد من المؤشرات التنموية التي تحتاج عملية إعادتها إلى مستوياتها لما قبل الحرب إلى جهود كبيرة ومدد زمنية طويلة تفوق ما تحتاج إليه عملية إعادة تأهيل البنى التحتية وصيانتها وإعمارها على ضخامتها وارتفاع تكلفتها المادية والبشرية والزمنية. ويجب أن يترافق ذلك مع سياسات وبرامج وإجراءات تنموية تعالج الخلل الذي أصاب البنى الاجتماعية والثقافية، وترمم ما تضرر أو فُقد من رأس المال الاجتماعي.

1-4-2- البنية العمرية والنوعية:

بدأت ملامح انعكاسات التغير التدريجي في السلوك الديموغرافي تظهر بوضوح مع منتصف تسعينيات القرن الماضي (كما ذكر سابقًا)، فانخفض مستوى الخصوبة بوتيرة أكبر من انخفاض مستوى الوفيات، فتراجعت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة من (44.8%) عام (1994) إلى (37.1%) عام (2010)، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15-64) سنة من (52.2%) عام (1994) إلى (58.8%) عام (2010)، وارتفعت نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) ارتفاعًا طفيفًا من (3%) إلى (4.1%) خلال المدة نفسها.

ويُعبر هذا التغير في التركيب العمري للسكان عن بدء دخول المجتمع السكاني السوري مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية التي تمر بها المجتمعات البشرية مرة واحدة، وتمثل هذه المرحلة، (في حال جرى الاستعداد لها والإفادة منها) فرصة تنموية فريدة لا تتكرر تكون فيها نسبة السكان في سن العمل (المعيلين) ضعفي نسبة السكان خارج سن العمل (المعالين)، وعادة ما تمتد مدة انفتاح النافذة الديموغرافية مدة تراوح ما بين (25-30) سنة ليبدأ المجتمع السكاني إثرها بالدخول في مرحلة التشيخ ولتعود نسبة السكان المعالين لترتفع تدريجيًا[22].

[22]- لمزيد من المعلومات عن انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية، انظر: تقرير حالة سكان سورية 2010، انفتاح النافذة الديموغرافية – تحديات وفرص، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان 2011.

الشكل (11): تطور التركيب العمري للسكان للسنوات 1994–2017

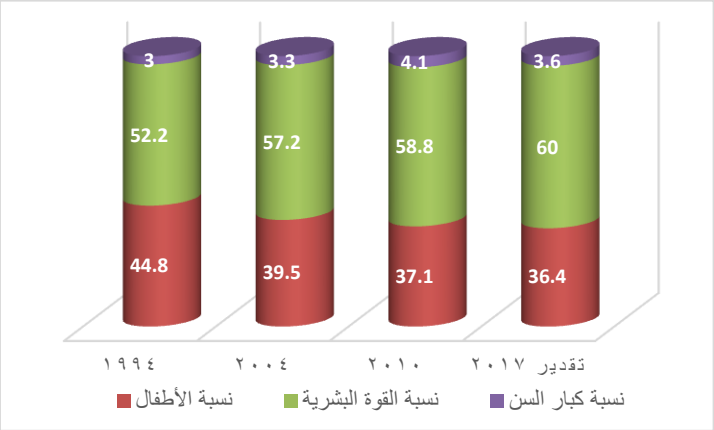

المصدر: بيانات عامي 1994 و2004: نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994 و2004. بيانات عام 2009: المسح الصحي الأسري 2009، مرجع سبق ذكره. بيانات عام 2017: وفق تقديرات الباحث.

وبالفعل بدأت النافذة الديموغرافية تنفتح انفتاحًا تدريجيًا ومتتاليًا في أربع محافظات هي على التوالي: السويداء وطرطوس واللاذقية ودمشق، وهي جميعها محافظات يقل معدل الخصوبة الكلية فيها عن (3) مواليد للمرأة. وكان من المتوقع أن تستمر عملية انفتاح النافذة الديموغرافية في بقية المحافظات تباعًا بحيث تستكمل انفتاحها في المحافظات السورية جميعها قبل نهاية العقد الثالث من القرن الحالي. وفي ضوء ذلك أُعدت سياسة سكانية هدفت برامجها بمستوياتها الثلاثة (على مستوى المحافظات وعلى المستوى القطاعي والاستهدافي) إلى الإفادة التنموية من انفتاح النافذة الديموغرافية في بعض المحافظات والاستعداد لانفتاحها وتسريعه في المحافظات الأخرى[23].

إلا أنَّ تعرض سورية للحرب الحالية بدءًا من عام (2011) عطل تنفيذ برامج السياسة السكانية، وانعكس ذلك سلبًا على فرصة الإفادة تنمويًا من انفتاح النافذة الديموغرافية في كل

[23]– الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، وثائق السياسة السكانية (غير منشورة)، دمشق، 2011.

من السويداء وطرطوس واللاذقية ودمشق، كما انعكس سلبًا على البرامج التنموية التدخلية للاستعداد لانفتاحها في بقية المحافظات.

ومن الطبيعي ألا تظهر تداعيات الحرب بوضوح على بنية التركيب العمري في فئاته العمرية الموسعة خلال السنوات (2011 –2017)، ومن ثمَّ من المحتمل أن تكون الانعكاسات السلبية –الآنية على التركيب العمري للسكان محدودة نسبيًا لجهة استمرار تطوره بالاتجاه ذاته الذي بدأ مع منتصف تسعينيات القرن الماضي، ووصلت نسبة السكان في سن العمل إلى نحو (60%)، وتراجعت نسبة الأطفال بحدود (0.7%) عما كانت عليه في عام 2010. إلا أنَّه في حال استمرار هذه الحرب مدة زمنية أطول فإنها ستُحدث خللًا واضحًا في عملية التطور الديموغرافي وانتظام عملية انفتاح النافذة الديموغرافية، ولاسيَّما لجهة تأثر فئات عمرية محددة أكثر من غيرها بتداعيات الحرب، وقد يتجلى ذلك على شكل فجوات أو نتوءات في مضلع الأعمار وتحديدًا في الفئة العمرية الأولى (0–4) سنوات، وبعض الفئات العمرية النشطة إنجابيًا (15–49) سنة، ليس نتيجة لحالات الوفاة والهجرة غير الاعتيادية خلال هذه المدة وحسب، بل أيضًا نتيجة التراجع أو الزيادة غير المنتظمة في عدد حالات الولادة، والتغيرات في السلوك الإنجابي.. وإذا ما كانت هذه الفجوات عميقة بفعل شدة الخسائر أو طول مدة الحرب فسوف نجدها تعيد نفسها مع كل جيل سكاني جديد ولأربعة أجيال سكانية قادمة على الأقل.

1–4–3– تغير البنية العمرية ومعدل الإعالة الديموغرافية والاقتصادية:

أسهم التغير النوعي في التركيب العمري للسكان في سورية المتمثل بتراجع الحجم النسبي للشريحة الطفلية لحساب الارتفاع النسبي في حجم السكان داخل القوة البشرية إلى انخفاض في معدل الإعالة الديموغرافية إلى مستويات مقبولة نسبيًا. إلا أن هذا المعدل لا يعبّر بدقة عن حجم الإعالة الفعلية أو حجم العبء الحقيقي للفئات أو الشرائح المعالة على الفئة أو الشريحة المعيلة، فبالنظر إلى معدل الإعالة الاقتصادية يلاحظ أنه مع التراجع النسبي في حجم الشريحة الطفلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة مازال نحو ثلثي سكان سورية (الأطفال دون سن الـ 15 سنة والملتحقون بالنظام التعليمي وربات البيوت وغير القادرين على العمل) خارج نطاق العمل والإنتاج ما يعني وجود عبء

كبير في معدل الإعالة الاقتصادية يزيد بقليل على نسبة (معيل واحد مقابل 3 معالين)، وتعدُّ هذه النسبة مرتفعة عن النسبة المعيارية (1 معيل مقابل 2 معالين).

جدول (2): معدل الإعالة الاقتصادية والإعالة العمرية

معدل الإعالة	2004	2010
الاقتصادية/فرد	4.14	3.69
العمرية/الديموغرافية%	0.76	0.70

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004، مسح قوة العمل 2010، المجموعة الإحصائية لعامي 2004–2010.

ومع أن تزايد حجم القوة البشرية في سورية خلال المدة الماضية بمعدل أعلى من تزايد السكان، إلا أن معدّل نمو قوة العمل كان أدنى من معدلات زيادة السكان ومعدلات زيادة القوة البشرية بآنٍ معًا؛ وهذا يعني:

- زيادة حجم السكان خارج قوة العمل، أو ما يسمى بقوة العمل الاحتياطية.
- ضرورة بذل جهود إضافية ومستمرة لإعداد الأعداد المتزايدة الداخلة في سن العمل وتأهيلها والتي يمكن أن تطرق أبواب سوق العمل في أية لحظة، لاسيَّما مع تدهور الأوضاع المعيشية في ظل الحرب.
- ضرورة التوسع في تأمين فرص العمل ليس للراغبين فيه فعليًا، بل للراغبين المحتملين بفعل التغير النوعي في تركيبة القوة البشرية غير الاعتيادية المتمثلة في اتساع شريحة السكان خارج قوة العمل أو انتقالها إلى شريحة السكان داخل قوة العمل.

1–4–4– البنية التعليمية:

حدثت تغييرات إيجابية في بنية الهرم التعليمي للسكان (التي لا تزال دون المأمول)، تمثلت بانخفاض نسبة الأمية والملمين بالقراءة والكتابة وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات تعليمية، وتقليص الفجوة بين الإناث والذكور في هذا المجال. فقد انخفضت نسبة الأمية من (25%) عام (1994) (ذكور:11.5%، إناث: 31.6%) إلى (19%) عام (2004) (ذكور: 12.1%، إناث: 26.1%)، ثم إلى (16.2%) عام (2009) (ذكور: 9.3%، إناث: 23.4%)، ثم إلى (15.6%) عام 2011 (ذكور: 8.6%، إناث: 22.6%). ويعود انخفاض نسبة الأمية إلى مجانية التعليم وإلزاميته التي امتدت بموجب

القانون رقم (32) لعام (2002) إلى الصف التاسع (نهاية مرحلة التعليم الأساسي)، وإلى الجهود المبذولة في مجال محو الأمية[24].

الشكل (12): تطور معدل الأمية للسكان (15 سنة فأكثر) خلال السنوات 1994-2011

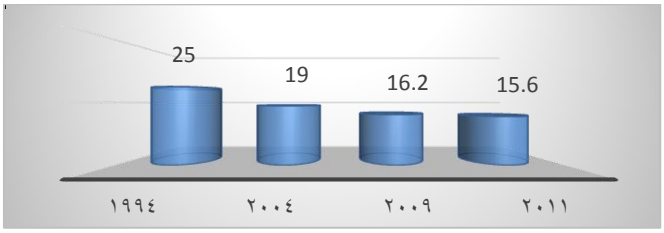

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمجموعات الإحصائية للأعوام 2001-2011. ومسوح قوة العمل خلال هذه الفترة.

ويشير تقلص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث إلى الانحسار التدريجي للموروث الاجتماعي الذي كان يحدُّ من تعليم الفتيات، وإلى الاتجاه المتزايد نحو متابعتهن للتعليم. ومع ذلك مازالت الأمية أوسع انتشارًا بين الإناث وفي الريف مقارنة بمستواها بين الذكور في المدن. ولا يزال ضعف التركيبة التعليمية للسكان، مع أنها تحسَّنت قليلًا، يشكل عقبة حقيقية أمام الإفادة الكاملة من الموارد البشرية في عملية التنمية، وتطوير سوق العمل، وتوفير احتياجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة، ومواكبة التقدم العلمي والتقني المتسارع الذي يشهده العالم، فنسبة حملة الشهادة الابتدائية وما دون من مجموع السكان (15) سنة فأكثر ما زالت مرتفعة مع أنّها انخفضت من (67.8%) عام (2004) إلى (59.7%) عام 2009[25].

[24]- المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمجموعات الإحصائية للأعوام 1994-2011. ومسح قوة العمل 2011.

[25]- المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمجموعات الإحصائية للأعوام 2001-2011. ومسوح قوة العمل خلال هذه الفترة.

وجاءت الحرب التي تمر بها سورية حاليًا لتهدر إنجازات عدة عقود مضت في بناء البنى التحتية وتحديثها وتطويرها وتأمين المستلزمات التعليمية وتأهيل الإطار التعليمي والتربوي وتدريبهما. فخسر القطاع التعليمي العديد من المدارس وأُخرجت عن الخدمة، كما تم الاستيلاء على بعضها الآخر، وحُوّل إلى مقرات للتدريب، أو تخزين الأسلحة، أو حجز المختطفين من المواطنين العزل.

وتشير بيانات مديرية التخطيط والإحصاء في وزارة التربية حتى نهاية عام (2017) إلى أن عدد المدارس التي تضررت جزئيًا أو كليًا تجاوز الـ (3549) مدرسة، وارتقى (368) شهيدًا من الإطار التدريسي والإداري و(475) من التلاميذ والطلاب، واختُطِفَ (29) بين مدرس ومعلم وطالب، ومنع عدد كبير من الطلاب من متابعة تعليمهم شهورًا متواصلة، كما طالت الأضرار محتويات المدارس ومستلزمات العملية التعليمية ومستودعات الكتب وحافلات المدارس.

وقد بلغت التكلفة التقديرية الإجمالية للأضرار المباشرة في القطاع التربوي أكثر من (104.6) مليار ليرة سورية. هذا عدا تكلفة الدروس الفائتة، وتكلفة تأهيل مدارس الإيواء التي زاد عددها على (1000) مدرسة تُستخدم كمراكز إقامة مؤقتة للمواطنين. يضاف إلى ذلك الخسائر الفادحة خلال سنوات الدراسة التي ضاعت على التلاميذ والطلاب، وحالات العجز المؤقت والدائم والأمراض النفسية والاجتماعية التي أصيب بها التلاميذ والطلبة جراء الحرب.

وكان لخروج عدد من المؤسسات التعليمية من الخدمة تأثير كبير في نوعية التعليم المتمثلة بمؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ولاسيَّما مؤشر متوسط عدد الطلاب في القاعة الصفية، ومتوسط عدد الطلاب لكل معلم ومدرس.. وغيرها من المؤشرات الأخرى.

ومع أن تأثير الحرب انعكس سلبًا على التلاميذ والطلاب من الجنسين، إلا أن تأثيرها كان أكبر في الإناث في المناطق جميعها، جراء تخوف بعض الأهالي من إرسال بناتهم إلى المدارس بسبب احتمال تعرضهن للخطف أو التعذيب أو الاغتصاب، إذ تشير البيانات الإحصائية لوزارة التربية إلى انخفاض ملموس في أعداد الإناث المسجلات في الصف الأول الأساسي قياسًا إلى نسبة القيد في السنوات السابقة للحرب.

ونتيجة هذا الضرر المركب في القطاع التعليمي فمن المرجح أن نسبة الأمية قد ارتفعت إلى أكثر من (20%)، وازدادت نسبة عدم الالتحاق نهائيًا بالدراسة إلى حدود (10%)، كما ارتفعت نسبة التسرب إلى أكثر من (30%). هذا فضلًا عن الحالة

التعليمية المتردية للأطفال المهجّرين في دول "اللجوء" فنسبة قليلة جدًا من هؤلاء الأطفال لم يُتَح لهم متابعة التعليم أو المواظبة عليه[26].

1-4-5- البنية الوظيفية-العملية:

ارتفع حجم قوة العمل من (4053) ألف عام (1994) إلى (4911) ألف عام (2004)، وإلى (5442) ألف عام (2009)، ثم إلى (5816) ألف عام (2011).

الشكل (13): تطور حجم قوة العمل في سورية خلال السنوات 1994-2011 (ألف)

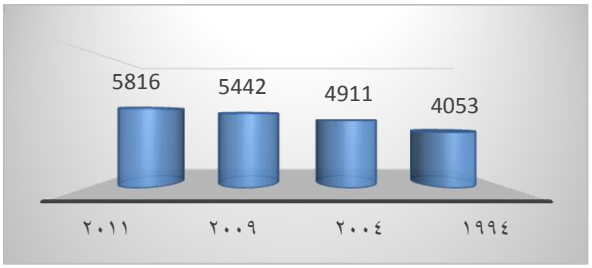

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994-2004، مسح قوة العمل لعامي 2009-2011.

ويلاحظ تذبذب تطور حجم قوة العمل النسائية خلال هذه المدة، إذ ارتفعت من (12.8%) عام (1994) إلى (17.3%) عام (2004)، ومن ثم انخفضت إلى (15%) عام (2009)، ثم ارتفعت إلى (16.8%) في عام (2011).

[26]- تقديرات الباحث بناءً على مسوحات متعددة بالعين، نفّذت خلال السنوات من 2011 وحتى 2016، منها: انظر: مسح حالة سكان سورية 2014، مسوحات الأمن الغذائي 2015، 2017، الواقع المعيشي للأسر المقيمة في مراكز الإقامة المؤقتة ومنظومات وآليات الحماية المتوافرة للنساء والأطفال والمسنين 2016.

الشكل (14): تطور نسبة مشاركة النساء في قوة العمل في سورية خلال السنوات 1994–2011 (%)

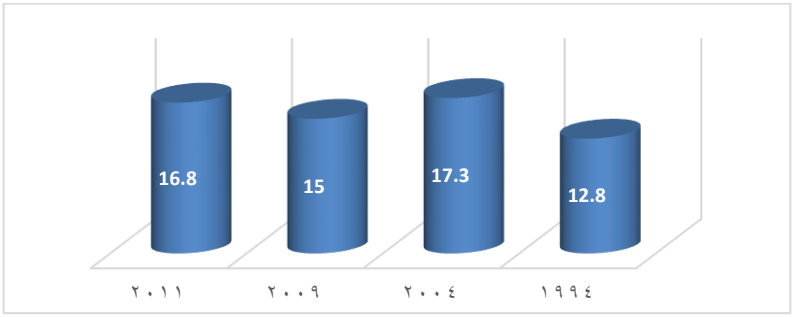

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994–2004، مسح قوة العمل لعامي 2009–2011.

ويتوقع أنه حدث انخفاض نسبي في حجم قوة العمل في سورية بحدود (17%)، خلال مدة الحرب، أي بنسبة توازي على الأقل نسبة انخفاض حجم السكان في سورية خلال هذه المدة، كما سيكون هناك تغيير ملحوظ بين شطري قوة العمل (المشتغلون–المتعطلون) بارتفاع ملحوظ في نسبة المتعطلين على حساب المشتغلين.

1–4–6– معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح:

ازداد معدل النشاط الاقتصادي الخام نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال العقود الماضية، ونتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل. فقد ارتفع هذا المعدل من نحو (24.3%) عام (199)4 إلى نحو (27.6%) عام (2004)، ومن ثم انخفض انخفاضًا طفيفًا إلى (27%) عام (2009)، ومن ثم ارتفع قليلًا إلى (27.5%) لعام 2011[27]، أما معدّل النشاط الاقتصادي المنقح فقد ارتفع من (42.5%) عام (1994) إلى (45.6%) عام (2004)، ثم انخفض إلى (43%) عام (2009)، ثم ارتفع ارتفاعًا طفيفًا إلى (43.4%) عام (2011)[28].

[27]– المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمجموعات الإحصائية للأعوام 2001–2011. ومسوح قوة العمل في السنوات 2009–2011.

[28]– المرجع السابق.

الشكل (15): معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح

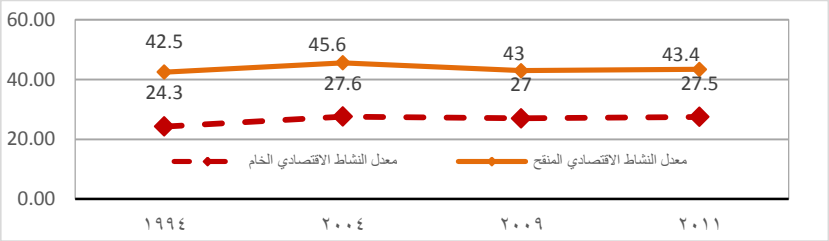

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994 و2004. والمجموعات الإحصائية للأعوام 2001–2011. ومسوح قوة العمل في السنوات 2009–2011.

وتختلف هذه النسبة بين الذكور والإناث إذ بلغت عند الذكور (73.1%) عام (1994) و(74.8%) عام (2004) و(71.7%) عام (2009) و(71.2%) عام (2011)، أمَّا عند الإناث فقد كانت على التوالي (10.8%) و(15.2%) و(13%) و(14.8%) خلال المدة نفسها[29].

ويتوقع أنه خلال السنوات (2011–2017) قد حدثت تغييرات سلبية ملموسة على هذه المعدلات، ولاسيَّما لدى القطاع الخاص وغير المنظم منه تحديدًا. وطبيعي أن تتدرج هذه المسألة ضمن الموضوعات الملحة والأكثر حيوية لإيجاد الحلول وإحداث تغيير فعلي في النسب، علمًا أن تداعيات الحرب بالتأكيد ستسير بنسب هذه المؤشرات نحو المزيد من التدهور[30].

1-4-7- معدلات البطالة:

نتيجة انخفاض قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل تقابل الأعداد المتزايدة من السكان الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فقد ارتفعت نسبة المتعطلين من قوة العمل من (8.2%) عام (1994) إلى (12.3%) عام (2004)، وإلى (14.9%) عام 2011، مع انخفاضها مرحليًا إلى حدود (8.1%) عام (2009).

[29]- المرجع ذاته.

[30]- تقديرات الباحث.

وتفاوتت نسبة البطالة بين الذكور والإناث، إذ وصلت هذه النسبة بين الإناث إلى (11.1%) عام (199)4 لترتفع إلى (22%) في عامي (2004–2009)، ثم إلى (37.1%) عام (2011)، أمَّا لدى الذكور فكانت النسبة (6.3%)، و(10.5%)، و(6%)، و(10.4%) على التوالي خلال المدة نفسها.

ومن الملاحظ أن نسبة المتعطلات تشكل أكثر من (44%) من مجموع المتعطلين، كما يلاحظ أيضًا، أن النسبة الكبيرة من المتعطلين هم من فئة الشباب 15–24) سنة من الجنسين، إذ بلغت (52.4%) عام (2011) بعد أن كانت (43%) عام (2009) و(60.9%) عام (2004) من مجموع المتعطلين. ما يعني وجود حاجة كبيرة لمزيد من الاستثمارات لخلق فرص عمل لهذه الشريحة الكبيرة من السكان.

وعمومًا، فإن نسبة بطالة الشباب من قوة العمل الشابة هي بالأساس مرتفعة، إذ بلغت (23.5%) عام (2001)، وارتفعت إلى (24.8%) عام (2004)، ووصلت إلى (35.8%) عام 2011 .

الشكل (16): التغير في معدلات البطالة في سورية خلال السنوات 1994–2011

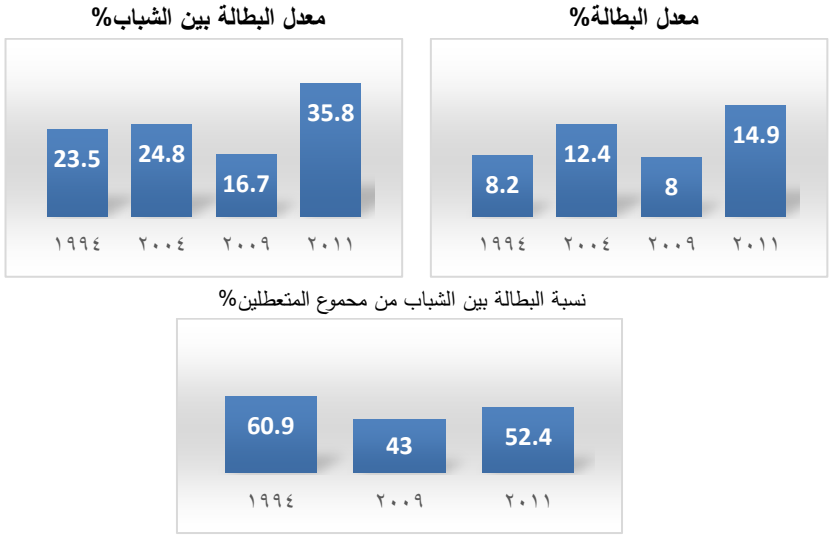

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994–2004، مسح قوة العمل للأعوام 2001–2009–2011.

وبسبب تداعيات الحرب التي أدت إلى خروج العديد من منشآت القطاع الخاص المنظم وغير المنظم من الخدمة ومن ثمَّ فقدان العاملين فيها لفرص عملهم، وصعوبة إيجاد فرص عمل بديلة، يُتوقع أن مشكلة البطالة في سورية قد ازدادت حدة، فمن المقدر أن معدل البطالة في سورية قد قارب الـ 20% خلال السنوات الثلاث الأولى من سنوات الحرب، وأن جّل هذا الارتفاع كان بين فئة الشباب الذكور.

2- فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية في سورية:

أدى انخفاض مستوى الخصوبة النسبي مع بداية عقد التسعينيات إلى زيادة نسبة السكان في سن العمل على حساب نسبة الأطفال ومن ثمَّ دخول السكان الذين ولدوا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات إلى سن العمل والإنجاب.

إذ إنَّ مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية تقدم عرضًا فريدًا للتركيبة العمرية للمجتمع يشكل الحجم النسبي لمن هم في سن العمل أكثر من ثلثي السكان، إذ إنَّ مثل هذا العرض هو فرصة وحيدة غير قابلة للتكرار ومحدودة زمنيًا بمدة تراوح بين (25 إلى 30) سنة، فيجب عدم التفريط بها، بل يجب العمل على توظيفها بالإفادة من العرض الذي تقدمه من قوة العمل الاحتياطية في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الاستثمار والتوظيف ومكافحة البطالة، ويمكن تحقق ذلك من خلال العوامل الآتية:

- تشجيع النشاطات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
- تمويل القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، والاهتمام بتمويل الفئات الاجتماعية المهمشة لتحفيزها للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير الإدارة الحكومية، وتطوير سياسات العمل، وتخطيط القوى العاملة.
- توفير الدعم السياسي والفني والمؤسسي لعملية الإفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية.
- إدماج المتغيرات السكانية في خطط التنمية.

ومع أن هناك أربع محافظات فقط هي: السويداء، وطرطوس، واللاذقية، ودمشق على التوالي دخلت في العقد الأول من القرن الحالي في مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية على التوالي، وأن سورية (على المستوى الإجمالي للمحافظات جميعها) كان مقدرًا لها ألا تدخل مرحلة الانفتاح الكامل لنافذتها الديموغرافية قبل العقد الثالث من القرن الحالي، إلا أن تأثر المؤشرات الديموغرافية بالتداعيات السلبية للحرب التي تمر بها

سورية، ولاسيَّما ما يتصل منها بمؤشرات السلوك الإنجابي ومعدلات النمو السكاني والتركيبية العمرية للسكان داخل القوة البشرية وخارجها يُنذر باحتمالية ضياع هذه الفرصة التنموية مالم تُتخذ إجراءات تدخلية على مستوى سياسات دعم عودة السكان واستقرارهم واستثمار طاقات الشباب في عملية إعادة الإعمار والتنمية عبر تحسين البيئة التعليمية والتأهيلية والتدريبية وتمكينهم مجتمعيًا.

3- أبرز نقاط القوة والضعف للوضع الراهن لحالة السكان:

تتصف نقاط قوة هذا القطاع بمحدوديتها جدًا **حتى قبل مدة الحرب**، وخلال مدة الحرب أصبحت نقاط القوة شبه معدومة، في حين يتصف الوضع الراهن بوجود نقاط ضعف كثيرة يُصعب غياب جهة تنفيذية معنية بقطاع السكان التغلب عليها وتجاوزها، هذا فضلًا عن استثمار الفرص المتاحة ومواجهة التحديات والمخاطر.

3-1- نقاط القوة:

- ✓ مجتمع بشري فتي رغم التراجع النسبي للشريحة الطفلية.
- ✓ قاعدة سكانية كبيرة الحجم نسبيًا ومرشحة للتزايد نحو الضعف تقريبًا بغضون الـ 30 سنة القادمة.
- ✓ نمو القوة البشرية بمعدلات أعلى وأسرع نسبيًا من معدل النمو السكاني.
- ✓ تنامي الحجم النسبي للسكان في سن العمل وتوقع وصول نسبتهم خلال العقدين القادمين إلى أكثر من ثلثي السكان.

3-2- نقاط الضعف:

- ✓ مع انخفاضه النسبي ما زال معدل النمو السكاني مرتفعًا على المستوى الوطني الإجمالي، وما زال نمط معدل النمو السكاني السريع مهيمنًا في 6 محافظات سورية.
- ✓ اختلال في التوزع الجغرافي للسكان بين المحافظات وبين الريف والحضر.
- ✓ اكتظاظ سكاني في العاصمة، وفي مراكز المدن الكبرى على حساب باقي مناطق القطر، يرافقه تباين في الكثافة المجالية بين مناطق القطر كلّها، وضمن كل منطقة.
- ✓ انتشار ظاهرة السكن العشوائي وتناميها على أطراف المدن الكبرى، وارتفاع حجم السكان فيها من الثلث حسب التقديرات الحالية ليصل إلى نصف السكان خلال العقدين القادمين.
- ✓ وجود حركة هجرة داخلية ونزوح باتجاهات تفاقم من اختلالات التوزع الجغرافي.

✓ وجود حركة هجرة خارجية (ولجوء)، ولاسيَّما لدى الشباب ولدى الكفاءات وأصحاب الخبرات والمهارات.
✓ ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية.
✓ وجود تفاوت في مستوى الخدمات المقدمة للسكان (ولاسيَّما خدمات التعليم والصحة الإنجابية) وانتشارها أو توزعها بين المدن والأرياف، وبين منطقة وأخرى.
✓ تدني الخصائص النوعية للسكان، ولاسيَّما من هم داخل القوة البشرية، بمختلف جوانبها التعليمية والمهنية والمعيشية.
✓ رغم الانجازات المتحققة على المستوى الكمي، إلّا أنَّ هناك تدنيًا في المستوى النوعي لمخرجات التعليم بمراحله المختلفة، وعدم تناسب بين حجم مخرجات ونوعيتها التعليم وبرامج التدريب، وبين احتياجات سوق العمل.
✓ ضعف الطلب على قوة العمل، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق فوائض اقتصادية كافية لاستثمارها في تمويل مشروعات إنتاجية من شأنها توليد فرص عمل تتلاءم ونوعية قوة العمل المتاحة.
✓ تدني مستوى الأجور، وعدم تناسبها مع تكاليف المعيشة.
✓ ممارسة نسبة كبيرة من المشتغلين في القطاع العام لأعمال أو مهن أخرى لتحسين مستوى معيشتهم.
✓ تدني مردود إنتاجية العامل، ووجود ترهل وظيفي، وتنامي ظاهرة البطالة ولاسيَّما بين الشباب والنساء.

3-3- الفرص:

✓ التغير الإيجابي في بنية السكان العمرية لصالح نمو حجم السكان داخل القوة البشرية المتوقع خلال العقدين القادمين، خاصة في حال تعزيز فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية ودخول بعض المحافظات في هذه المرحلة من مراحل التغير السكاني، ما يعني وجود عرض نسبي مرتفع من السكان في سن العمل غير مسبوق تاريخيًا، وغير قابل للتكرار. ووجود مدة زمنية متاحة قبل أن يبدأ المجتمع السكاني في سورية الدخول في مرحلة التشيخ.
✓ تنامي الوعي بالقضايا السكانية بين الفئات السكانية ولاسيَّما الشباب منهم.

✓ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث على مستوى الأنظمة والقوانين في الدولة.
✓ وجود رغبة وحاجة لدى فئات المجتمع السكانية وخصوصًا لدى النساء والشريحة الشابة عمومًا في الانخراط في العملية التنموية والمشاركة فيها عبر متابعة التعليم والتدريب والتأهيل والبحث عن فرص العمل المناسبة.

3 –**4**– **المخاطر**:

✓ ركود أو تباطؤ تحسن المؤشرات التنموية ومؤشرات الصحة الإنجابية.
✓ عدم الإفادة من فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية، وما يستتبع ذلك من:
– هدر فرصة تاريخية من مراحل التغير السكاني لن تتكرر مستقبلًا.
– ارتفاع معدل الإعالة الفعلية.
– تفاقم مشكلة البطالة بمختلف أنواعها لدى مختلف الشرائح والفئات السكانية.
– تنامي مشكلة الفاقد النسوي.
– تنامي مشكلة الإحباط لدى الراغبين بالدخول إلى سوق العمل.
– تفاقم مشكلة الهجرة الداخلية والخارجية وهجرة الكفاءات.
– انغلاق النافذة على مجتمع سكاني دخل مرحلة التشيخ وينوء بعبء إعالة المتعطلين ومن هم خارج قوة العمل فضلًا عن الشريحة الطفلية وشريحة المسنين التي من الممكن أن تشكل حينها نسبة قريبة من خمس السكان.
✓ تنامي ظاهرة عمالة الأطفال.
✓ تنامي مشكلة التسرب. (بالأرقام المطلقة والنسبية).
✓ عدم قدرة سوق العمل السورية على استيعاب الوافدين الجدد إليها ولاسيَّما الفئات الشابة.
✓ عدم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة.
✓ عدم كفاية الموارد الطبيعية لاحتياجات السكان من المياه، والغذاء، والطاقة...
✓ تراجع الوعي المجتمعي بقضايا السكان ومؤشرات التنمية البشرية.

يضاف إلى ما سبق، التداعيات السلبية للحرب التي تمر بها سورية منذ مطلع عام (2011) التي التهمت جهود عدة عقود بذلت لتحسين المؤشرات الديموغرافية والتنموية، كما عطلت الاستعدادات التي كانت جارية لتنفيذ مشروع السياسة السكانية التي كانت تهدف إلى تحسين الخصائص النوعية للسكان، وضبط معدلات النمو السكاني، وتجاوز

الاختلالات في التوزع السكاني، وردم الفجوات التنموية بين المحافظات وبين المناطق المتعددة والريف والحضر ضمن كل محافظة.

وعليه، فإن تداعيات هذه الحرب ستفاقم ما ذكر آنفًا من مخاطر، وسينتج عنها مخاطر أخرى بعضها متوقع وبعضها الآخر ستكشفه حركة المتغيرات الديموغرافية في علاقتها مع المتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ولعل أس المخاطر المحتملة هو التأخر في إعادة إعمار البنى التحتية والوحدات السكنية المتضررة، ومن ثمَّ بقاء قسم كبير من السكان بحالة عدم استقرار جراء الحرب. ومن جملة المخاطر المحتملة أو المتوقعة أيضًا يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

- ✓ حدوث فجوات دورية في مضلع الأعمار بمسافة جيل سكاني، ومن المتوقع أن تستمر هذه الفجوات في الظهور أكثر من أربعة أجيال سكانية.
- ✓ تغير خصائص السلوك الإنجابي باتجاه زيادة عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم، ما يعني عودة مستويات الخصوبة لتقترب من مستوياتها في مرحلة النمو السكاني السريع.
- ✓ تعمق الفجوات التنموية بأنواعها المختلفة (بين: المناطق، الريف والحضر، الذكور والإناث.. الخ).
- ✓ تعمق الاختلالات في التوزع السكاني بين المحافظات والمناطق السورية، وارتفاع الكثافة السكانية العامة والمجالية في مناطق معينة على حساب مناطق أخرى نتيجة حركة الانزياحات السكانية غير المسبوقة وغير المنتظمة.
- ✓ تفاقم مشكلة السكن العشوائي في أثناء الحرب وبعدها.
- ✓ تدني المؤشرات التنموية الكمية والنوعية للموارد البشرية.
- ✓ تدهور المستوى المعيشي لشرائح واسعة من السكان محدودي الدخل لترتفع نسبة السكان دون خط الفقر المدقع من عشر السكان تقريبًا (11.4%) حسب تقديرات ما قبل الحرب إلى أكثر من الثلث.
- ✓ خسارة قسم كبير من الكفاءات السورية ومن العمالة الماهرة والمدربة.
- ✓ تراجع إسهام القطاع الخاص في استيعاب الراغبين بالدخول إلى سوق العمل، وتفاقم مشكلة البطالة بأنواعها جميعها.

4– خلاصة:

إن عملية إعادة الإعمار هي عملية إعادة بناء وتنمية وهي عملية:

✓ تصحيحية لما شاب تجارب التنمية السابقة من خلل أو تشوهات أو ارتجالية أو تخبط أو ضياع للفرص أو هدر للإمكانيات المادية والأطر والخبرات الوطنية.

✓ تنموية شاملة ومستمرة لها أهداف نوعية وكمية على المدى البعيد والمتوسط والآني أو الإسعافي السريع لمعالجة ما أفرزته الحرب من مشكلات.

✓ وطنية بامتياز، يجب أن تشترك فيها شرائح المجتمع ومؤسساته الرسمية والأهلية والمدنية جميعها، ما يعني ضرورة تنشيط مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني وتنظيم عملها قانونيًا.

✓ تحتاج إلى رؤية واضحة ترسم صورة المجتمع السوري المستقبلية وتوجهاته التنموية والاقتصادية والاجتماعية العامة.

✓ يفضل تنظيم عملية إعادة البناء والتنمية على شكل برامج محددة على المستوى:

- الوطني (برامج قطاعية تخص قطاعًا محددًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو إنتاجيًا أو خدميًا أو إداريًا أو تعليميًا أو صحيًا أو تشغيليًا... على مستوى القطر).
- الإقليمي (برامج تخص اقليمًا تنمويًا محددًا).
- كل محافظة (برامج تخص محافظة محددة).

✓ الاستهدافي (برامج تخص منطقة أو شريحة سكانية محددة).

✓ ويفضل أن تكون هناك إدارة فرعية خاصة بكل برنامج تتمتع باستقلال مالي وإداري، على أن تتبع جهة عليا (هيئة أو مجلس) معنية بملف إعادة البناء والإعمار في سورية يكون لها صلاحية الإشراف والمراقبة والمساءلة والتتبع والتقييم لنشاط وعمل كل برنامج من برامج إعادة البناء.

✓ أول البرامج التي يمكن الشروع بها وأهمها على طريق إعادة البناء والتنمية هو "البرنامج البحثي في خدمة إعادة البناء والتنمية"، ويمكن لوزارة التعليم العالي أو جامعة دمشق تأسيس مركز بحوث يختص بالبحث والتقصي وتحديث بيانات المؤشرات على اختلاف أنواعها، وتقديم الدراسات أو الأوراق الخلفية التي تتطلبها عملية إعادة البناء والتنمية.

✓ وفي هذا السياق، وتماشيًا مع ضرورة عدم إهمال المدخل الديموغرافي في عملية إعادة البناء والتنمية، فلابدَّ من وجود برنامج خاص يعنى بالمسألة السكانية. ومع أن هذا الملف هو عابر للقطاعات، لكن نتائج عمله ستصب حتمًا في خدمة برامج إعادة البناء والتنمية على اختلاف أنواعها.

المصادر والمراجع:

1- المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، المسح الصحي الأسري، 2009.
2- المكتب المركزي للإحصاء: مسح قوة العمل للأعوام 2001-2009-2010-2011.
3- المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1994-2004.
4- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام 1960-1970-1981-1994-2004-2010-2011.
5- هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء: الإسقاطات السكانية للسنوات 2000-2025.
6- هيئة التخطيط والتعاون الدولي: تقارير دراسات تحليل الوضع الراهن للسكان في الجمهورية العربية السورية، خلال السنوات 1994-2010.
7- الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، التقرير الفني الثاني، تطور الحركة المكانية للسكان 1960-2010 والانزياحات السكانية 2011-2016
8- الهيئة السورية لشؤون الأسرة والمكتب المركزي للإحصاء وهيئة تخطيط الدولة: دراسة دينامية السكان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية في المحافظات السورية خلال السنوات 1994-2004.
9- الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، دمشق 2009.
10- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان سورية 2010- التقرير الوطني الثاني- انفتاح النافذة الديموغرافية تحديات وفرص، دمشق، 2011.
11- الواقع المعيشي للأسر المقيمة في مراكز الإقامة المؤقتة ومنظومات وآليات الحماية المتوفرة للنساء والأطفال والمسنين، 2016.
12- وزارة الصحة، مديرية الرعاية الصحية الأولية، الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.